



المصرف المركزي يعزز دوره الإشرافي على انكشاف بنوك الإمارات على القطاع العقاري

أبوظبي (20 ديسمبر 2021): أعلن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عن إصدار إطار إشرافي مطور لمراقبة انكشاف البنوك العاملة في الدولة على القطاع العقاري.

وتغطي المعايير الجديدة كافة أنواع القروض والاستثمارات في الميزانية العمومية، بالإضافة إلى جميع الانكشافات الممنوحة للقطاع العقاري خارج الميزانية العمومية. وتساهم هذه المعايير في توضيح التعريفات وإجراءات القياس والإشراف، وبالتالي ستسهل تبني أفضل الممارسات في التمويل العقاري وإدارة المخاطر للبنوك.

وبناءً على هذه المعايير الشاملة، يتعين على البنوك مراجعة وتحسين سياساتها الداخلية، بهدف تعزيز ممارسات منح القروض والتقييم وإدارة المخاطر العامة في انكشافها على القطاع العقاري.

كما تقدم المنهجية الجديدة قياساً لحجم هذه الانكشافات، بناءً على الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان باستخدام معايير كفاية رأس المال المعتمدة من قبل المصرف المركزي. وستخضع البنوك التي لديها في محفظة قروضها مخاطر أعلى مرجحة انكشافات القطاع العقاري لإشراف أكثر شمولاً لممارساتها المتعلقة بمنح القروض وإدارة المخاطر في هذه الشريحة.

ستدخل المعايير الجديدة حيز التنفيذ اعتباراً من 30 ديسمبر 2021، بدءاً بفترة مراقبة تمتد لعام واحد، حيث سيطلب من البنوك خلالها تعزيز ممارساتها للالتزام بالمعايير الجديدة. وسيقوم المصرف المركزي بتقييم هذه المعايير بناءً على المراجعة الإشرافية خلال فترة المراقبة.

وصرح معالي خالد محمد بالعمى، محافظ مصرف الإمارات المركزي قائلاً: "ستواصل البنوك أداء دور جوهري في تمويل قطاعي العقارات والإنشاء، لكونهما قطاعين أساسيين لاقتصاد دولة الإمارات. قمنا في المصرف المركزي بتطوير منهجية جديدة قائمة على المخاطر لتعزيز المراقبة والإشراف على انكشاف البنوك على القطاع العقاري. وستعمل هذه المعايير الجديدة على تعزيز أفضل الممارسات في مجال التمويل العقاري في الدولة، فضلاً عن تعزيز سلامة نظامنا المالي".

-انتهى-